الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/355
24 August 1982
ARABIC
ORIGINAL:ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٩٥ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الصفحة
أولا - مقدمة	٢
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات	
أوغندا	٣
الجماهيرية العربية الليبية	٣
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٤
عمان	٨
فرنسا	٨
مالطة	٩
المكسيك	١٠
موريشيوس	١٠
يوغوسلافيا	١١

* A/37/150.

82-20390

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٩١ ، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، القرار ٣٦/١٠٢ المعنون " تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي " ، والذي ينص منطوقه ، في جملة أمور ، على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

. . .

" ١٤ - ترى أن بذل المزيد من الجهود ضروري من أجل تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون على أساس مبادئ المساواة في الأمن ، والسيادة ، والاستقلال ، والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل بجميع أنواعه ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم استخدام القوة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وايجاد حلول عادلة وعملية للمشاكل والأزمات الموجودة في المنطقة ، وذلك على أساس الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، واحترام السيادة على الموارد الطبيعية ، وحق الشعوب في أن تتخذ قراراتها بصورة مستقلة ودون أي ضغط خارجي أو ارهاب ؛

" ١٥ - تطلب الى جميع الحكومات ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن تقدم قبل الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، آراءها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وترجو من الأمين العام أن يقدم التقرير المتعلق بهذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

" ١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين البند المعنون " استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي " . "

٢ - وعملا بهذا القرار ، بعث الأمين العام في ١ شباط/فبراير ١٩٨٢ بمذكرة الى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يطلب فيها تقديم ارائها بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - وحتى ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٢ كانت قد وردت ردود من تسع من الدول الأعضاء تتضمن آراءها في هذا الشأن . وترد في الجزء الثاني أدناه الأجزاء الجوهرية من هذه الردود . وسوف تنشر الردود التي قد ترد بعد ذلك في اضافات لهذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أوغندا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٧ آب/اغسطس ١٩٨٢]

فيما يتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تؤيد أوغندا مبدأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية كتكملة للجهود الرامية الى نزع السلاح . وترحب أوغندا برغبة بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في العيش في سلام ، وبجهودها الرامية الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها بواسطة اجراءات متفق عليها اتفاقا متبادلا .

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل : بالعربية]
[٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٢]

١ - فيما يتعلق بالقضية المشار اليها في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٣٦/١٠٢ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، ألا وهي قضية تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تغتنم الجماهيرية العربية الليبية هذه الفرصة كي تعرب عن تأييدها لما تضمنه هذا القرار لأنه يتماشى مع تطلعات شعوب الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في العيش في سلم وتعاون . وان موقف الجماهيرية العربية الليبية الواضح والدائم هو تأييد كافة الجهود الرامية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين سواء أكانت على الصعيد العالمي أو الاقليمي ، وان انشاء مناطق سلم في مختلف مناطق العالم وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مبنية على أساس الاحترام المتبادل وعدم فرض السيطرة الخارجية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق الدول في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر من شأنه أن يساهم في تعزيز أمن الدول الواقعة ضمن هذه المناطق وبالتالي في تعزيز الأمن الدولي .

٢ - ومن هذا المنطلق ورغبة من الجماهيرية العربية الليبية في تعزيز السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودعم التعاون بين شعوبه ، قامت الجماهيرية العربية الليبية بتسوية النزاع حول الجرف القاري مع شقيقتها الجمهورية التونسية عن طريق محكمة العدل الدولية ، كما اتفقت مع جمهورية مالطة على احالة موضوع النزاع حول الجرف القاري بين البلدين الى محكمة العدل الدولية . وفي نفس الوقت فان الجماهيرية العربية الليبية تعبر عن قلقها الشديد الناجم

Digitized by UNOG Library

عن وجود بعض بؤر التوتر والأساطيل والقواعد الأجنبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي يشكل استمرار وجودها تهديدا للسلم والأمن في هذه المنطقة واستمرار حالة التوتر بها .

٣ - ان العدوان الصهيوني البربري على لبنان يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولأبسط مبادئ الانسانية وخرقا لجميع المواثيق الدولية واعتداء على سيادة عضو في الأمم المتحدة وسلامة أراضيه كما أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة وفي العالم .

٤ - لقد نادت الجماهيرية العربية الليبية في العديد من المناسبات بتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلام ايمانا منها بأن تحقيق السلم والتعاون في هذه المنطقة الحساسة من العالم يساهم في تحقيق السلم العالمي وترى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب الآتي :

(أ) ايجاد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني وعودته الى وطنه واقامة دولته المستقلة الخاصة به ؛

(ب) سحب الأساطيل الأجنبية وازالة القواعد العسكرية الأجنبية الاستعمارية التي يمثل وجودها مصدر ازعاج وتهديد لأمن دول المنطقة واستقلالها ونوعا من السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحكما في مقدرات شعوبها ؛

(ج) الامتناع عن تخزين الأسلحة النووية في هذه المنطقة ؛

(د) ايجاد حل للقضية القبرصية يصون حقوق الطائفتين ويحقق وحدة وسلامة واستقلال وعدم انحياز قبرص .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٨٢]

١ - ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تسترشد ، عند نظرها في مشاكل الأمن الاقليمي ، بالمتطلبات الأساسية لتعزيز الأمن الدولي . وأساس ذلك هو احترام وتطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وأهم شيء في ذلك هو الالتزام بسياسة التعايش السلمي بوصفها الطريق الوحيد لضمان تعايش الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة بين بعضها في سلام .

٢ - وقد ازداد التوتر ، منذ فترة من الزمن ، وتفاقم الموقف الدولي برمته بصورة متزايدة نتيجة لما تنتهجه الامبريالية من سياسة قائمة على التزود بالسلاح بصورة مفرطة وعلى المواجهة وسياسة التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، والتوسع في القواعد

Digitized by UNOG Library

العسكرية في الأراضي الأجنبية ولكثرة المناورات التي تقوم بها القوات المسلحة الامبريالية في جميع مناطق العالم . والأخطار التي يتعرض لها السلم العالمي من جراء ذلك واضحة ، فشن الحرب النووية كوسيلة لتحقيق أهداف امبريالية أمر موضوع في الحساب ويعد كل شيء الآن لتوفير المستلزمات المادية الضرورية لذلك .

٣ - وهذه السياسات التي تعرض بها الدوائر الامبريالية العدوانية الكبرى الشعوب لخطر الحرب النووية ، تجعل بذل الجهود بصورة اكبر وأشمل لتعزيز الأمن الدولي من أكثر المطالب الحاحا في عصرنا هذا . ومعنى ذلك ، من وجهة نظر الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، انه ولا بد الآن من بذل أقصى الجهود لوقف سباق التسلح . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان اقرار السلم عن طريق الحد من التسلح ونزع السلاح ، عملا بمبدأ المساواة والتساوي في الأمن ، يعتبر مهمة لها الأولوية الأولى . ومن أجل تحقيق هذا الغرض ، تقوم بأنشطة بناءة ، منسقة منهجها مع الدول الاشتراكية الأخرى . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقدر " اعلان منع وقوع كارثة نووية " (القرار ٣٦/١٠٠) الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بناء على اقتراح قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باعتباره وثيقة بالغة الأهمية .

٤ - ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تبدأ من الحاجة الى تهدئة الموقف الدولي . وتطالب بوقف سباق التسلح وتعميق الانفراج السياسي وتكميله بالانفراج في الميدان العسكري . ولا يوجد نقص في المقترحات بشأن كيفية تمهيد الطريق لسياسة التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وتعزيز السلم والأمن الدوليين . فالغموض والمغامرة بكل ما يكمن فيهما من عواقب فاجعة على البشرية يجب أن يفسحا الطريق للفكر الواقعي وللنوايا الطيبة وللاستعداد للمفاوضة .

٥ - وتولي الجمهورية الديمقراطية الالمانية أهمية كبيرة للتطورات التي تحدث في القارة الأوروبية . ونظرا لخطورة خطط حلف شمال الأطلسي الرامية الى وضع أسلحة نووية جديدة متوسطة المدى ، وأسلحة نيوترون وغيرها من الأسلحة ذات التدمير الشامل في غرب أوروبا ، تظهر ضرورة تحقيق الانفراج العسكري بصورة أكثر الحاحا منها في أي وقت مضى .

٦ - وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية مقتنعة اقتناعا راسخا بأن اعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جانب واحد وقف وزع الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي وكذلك تخفيض منظومات هذه الأسلحة من جانب واحد ، وهو التخفيض الجاري تنفيذه بالفعل حاليا ، يعتبران خطوتين جادتين من شأنهما تيسير الوصول الى اتفاق بشأن تخفيض الاسلحة النووية المتوسطة المدى المراد وضعها في أوروبا . واذا أمكن الوصول الى تفاهم بشأن هذا الاتفاق فلابد من أن يكون لهذا أثر طيب أيضا على التطورات التي تحدث في البحر الابيض المتوسط ، وهي منطقة لها بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي عند مفترق الطرق بين اوروبا ، وآسيا وافريقيا اهمية خاصة لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

٧ - وان قرار منظمة حلف شمال الاطلسي وضع ٥٧٢ سلاحا امريكيا جديدا متوسط المدى في غرب أوروبا بما في ذلك أحد بلدان البحر الأبيض المتوسط - ليس تهديدا لأمن دول شرق اوروبا فحسب ، بل يعني ضمنا أيضا أنه يتعين بهذه الطريقة على كل أوروبا والمناطق المجاورة لها أن تستعد لتكون مسرحا لحرب نووية .

٨ - وان وجود الأسطول السادس الامريكي في البحر الأبيض المتوسط ، والزيادة المستمرة الدائمة في المناورات التي تجريها منظمة حلف شمال الأطلسي هناك - بما في ذلك الأعمال العدوانية ضد الدول التي تقع حدودها على البحر الأبيض المتوسط - وشبكة القواعد العسكرية الآخذة في التشعب الواسع ، وما يسمى بالتحالف العسكري الاستراتيجي كل ذلك يعتبر تهديدا مباشرا لسيادة دول البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الاقليمية وسلامة الملاحة الدولية والطيران المدني .

٩ - وان الأعمال الشريرة التي ارتكبتها قوات الولايات المتحدة ضد ليبيا شأنها في ذلك شأن مرابطة قوة الانتشار السريع المتعددة الجنسيات في سيناء تكشف عن نية لاساءة استعمال منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحقيق مخططات السيطرة على بلدان افريقيا والشرق الأوسط . ويعجل بهذا التطور توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي لنطاق أعمالها . ولمثل هذه الأنشطة أثر سلبي على تسوية النزاع في الشرق الأوسط وعلى مشكلة قبرص . فاستمرار وجود بؤر النزاع هذه قد أدى الى زيادة التوتر وزيادة في عدم الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد في اصرار استئصال شأفة مصادر النزاع هذه مستندة في ذلك الى ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . وتؤيد مطالب شعوب البحر الأبيض المتوسط بفك كل القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة وذلك كاجراء حاسم لتعزيز الأمن والتعاون .

١٠ - وادراكا لوجود علاقة لا تنفصم بين تعزيز الأمن والتعاون في اوروبا من ناحية وفي البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى ، الأمر الذى أكدته الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، قدمت الدول الأطراف في معاهدة وارسو مقترحات عملية في حينها تهدف الى ضمان أمن مستقر والى ايجاد تعاون مفيد للجانبين في البحر الأبيض المتوسط .

١١ - وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد ، مثلها مثل الدول الأخرى في معاهدة وارسو ، تدعو الى ابرام اتفاقات بشأن المسائل التالية :

(أ) مد نطاق تدابير بناء الثقة التي أثبتت جدواها في الممارسة الدولية الى البحر الأبيض المتوسط ؛

(ب) التخفيض المنسق للقوات المسلحة في تلك المنطقة ؛

(ج) سحب السفن التي تحمل أسلحة نووية من البحر الأبيض المتوسط ؛

(د) التخلي عن وزع الأسلحة النووية في دول البحر الأبيض المتوسط غير الحائزة للأسلحة النووية ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) التزام من الدول النووية بألا تستعمل الأسلحة النووية ضد بلدان البحر الأبيض المتوسط التي لا تسمح بوضع مثل هذه الأسلحة في أراضيها .

١٢ - وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية على استعداد لأن تشارك دون تأخير ، في اطار عمل الأمم المتحدة ، في مناقشة هذه المقترحات ومقترحات غيرها تقدمها دول أخرى بشأن تعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط . وقد اشتركت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها دولة موقعة على وثيقة هلسنكي الختامية ، في التحضير لاجتماع فاليتا لخبراء مسائل التعاون الاقتصادي ، والتقني ، والعلمي ، والثقافي في البحر الأبيض المتوسط وحضرت هذا الاجتماع. وأيدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في اجتماع مدريد اقتراح عقد اجتماع آخر للخبراء بشأن التعاون في تلك المنطقة .

١٣ - وترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بكون حكومة مالطة قد أعلنت في ١٤ أيار/مايو ١٩٨١ ان جمهورية مالطة دولة محايدة تتبع سياسة عدم الانحياز . وتحترم هذا المركز بوصفه مساهمة في تعزيز السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط .

١٤ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية كل الجهود الرامية الى تعزيز الأمن والتعاون . وتدعو مع الدول الاشتراكية الأخرى الى أن تصبح مناطق المواجهة العسكرية والسياسية والتوتر مناطق سلم وحسن جوار . وتحبذ تنفيذ المقترحات التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن التحديد المتبادل لمناطق عمليات الأساطيل البحرية . ومد تدابير بناء الثقة الى البحار والمحيطات .

Digitized by UNOG Library

عمـــان

[الأصـــل : بالعربيـــة]
[٢٤ آذار/مـــارس ١٩٨٢]

١ ــ ان السياسة الخارجية لسلطنـة عمان مبنيـة على ركائز ثابتة ومنبثقـة من مواثيق الأمـــم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي ، ومبنية على مبادئ حركة عدم الانحياز، وجميعهـــا تنادى باحترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحسن الجوار ، وحـل المنازعات بالطرق السلمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ونبذ استعمال القوة .

٢ ــ وانطلاقا من هذا ، وحرصا على عدم تفاقـم الوضع المتوتر في الشرق الأوسط وبالتالـــي في البحر الأبيض المتوسط نتيجة المنازعات الاقليمية ومساعي الهيمنة من الخارج ، ورغبة في عـــدم اعطاء بعض الدول الكبرى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول هذه المنطقة . وتـــرى ، ضرورة مضاعفة الجهد من أجل تعزيز السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وجعلـــه منطقة سلام وخاليا من الأسلحة النووية ، وبعيدا عن الصراع على مناطق النفوذ .

٣ ــ ولكي نحقق الغاية المنشودة في هذه المنطقة من العالم ، يجب السعي جدّيا نحـو وقـف كل تدخل خارجي في شؤون بلادها ونحو حل المنازعات في تلك المنطقة حلا سلميا وعادلا مبنيـــا على الأسس وعلى المبادئ التي تضمنها ميثاق ومقررات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي خاصـة عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ونبذ التوسع . وفي تقدير سلطنة عمان ان حل المشكلـــة الفلسطينية ، لب النزاع في الشرق الأوسط ، شرط أساسي لاحلال السلام في البحر الأبيض المتوسط.

٤ ــ وترى عمان ، ان قضية قبرص يجب أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي بغية توصل الأطـــراف فيها الى حل مرض ، لا سيما وان الاستقرار المنشود على الجزيرة من شأنه أن ينزع الفتيل في بـــؤرة من بؤر التوتر في شرق البحر الأبيض المتوسط .

٥ ــ ولمّا كانت منطقة الشرق الأوسط جزءا هاما من حوض البحر الأبيض المتوسط وبحكم ظروفهـــا المتردية والبالغة في الخطورة ، فهي في أمسّ الحاجة الى نبذ السلاح النووى .

٦ ــ وفي تقدير عمان ان الضرورة تحتم خلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسـط لارساء دعائم الاستقرار .

فرنســـا

[الأصـــل : بالفرنسيـة]
[١ آذار/مـارس ١٩٨٢]

ان حكومة الجمهوريـة الفرنسية ، اذ تتعلّق أيما تعلق بالسلم والأمن في البحر الأبيـض

Digitized by UNOG Library

المتوسط ، واذ ترغب في مساندة كل عمل من شأنه أن يسهم في تحقيق هذا الهدف وفي تعزيز التعاون في البحر الأبيض المتوسط :

(أ) تؤكد الأهمية التي يكتسيها في هذا الصدد البيان الذى أعلنت فيه حكومة مالطة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨١ حياد جمهورية مالطة ؛

(ب) تعلن ، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ، تأييدها الكامل لاستقلال جمهورية مالطة ولمركزها الحيادى المبني على مبادئ عدم الانحياز ؛

(ج) تلتزم باحترام هذا الحياد ؛

(د) تدعو جميع الدول الأخرى الى الاعتراف بمركز الحياد الذى اختارته جمهورية مالطة والى احترام هذا المركز والامتناع عن القيام بأى عمل لا يتفق مع هذا الاعتراف والاحترام .

مالطة

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ أيار/مايو ١٩٨٢]

١ - يؤيد كثير من الدول منذ فترة من الزمن ، فكرة اقامة مناطق سلم في كثير من مناطق العالم. وهذا المفهوم سياسي وليس قانونا ولا ينبغي لعدم وجود تعريف دقيق به أن يمنع من ظهور المبادرات الاقليمية .

٢ - فمنطقة السلم يمكن أن ينظر اليها على أنها منطقة اقليمية أو دون الاقليمية تهدف الدول المكوّنة لها معا الى تحقيق مستقبل أفضل لها عن طريق التعاون المخطط . وهذه الجهود المشتركة تضع في الاعتبار السمات الخاصة للمنطقة ثم العرف العالمي المتّبع لتخفيف حدة التوتر وتحقيق الاستقرار ، وبذلك تعزز احتمالات السلام وتنشر عدواه .

٣ - وقد أعلن زعماء أغلبية الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط عن رغبتهم في جعل هذه المنطقة منطقة سلم وتعاون . وعليهم وحدهم اتخاذ المبادرة في هذا الصدد . ورغم أن من الأفضل في نهاية الأمر أن تشترك جميع الدول في ذلك ، فهناك مجال لبذل الجهد من جانب واحد أو على المستوى دون الاقليمي ، ومثال ذلك الاستئصال الكامل للقواعد العسكرية من مالطة في عام ١٩٧٩ ثم ما أعقب ذلك من تصديقنا على اتفاق حياد مع ايطاليا . وقد حققت مالطة الآن من جانب واحد مهمتها السياسية وقدّمت مساهمتها نحو أمن البحر الأبيض المتوسط بطريقة ملموسة للغاية ، وايطاليا والبلدان الأخرى تعترف بهذا الدور وتشجّعه .

٤ - ان مفهوم منطقة السلم هو استجابة اقليمية وسياسية تتجاوز أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة . فالدول المشتركة في ذلك يمكنها أن تعالج مشاكلها الخاصة في اطار يمثّل الجانب

Digitized by UNOG Library

الايجابي للتعاون . ويمكنها أن تقوم بمساعيها الحميدة للتخفيف من حدة التوتر الاقليمي ، ولحل النزاعات القائمة والحيلولة دون نشوب نزاعات أخرى .

٥ - وان اقامة منطقة سلم في البحر الأبيض المتوسط تستلزم في النهاية ايجاد محفل سياسي تجرى فيه المناقشات دوريا . وسيكون من اللازم استعراض التقدّم المحرز من آن لآخر ، والبدء في مشروعات جديدة والتماس اعتراف الدول الخارجية بمنطقة السلم ولا سيما الدول النووية . وفوق كل شيء ستقوم الدول المكوّنة للمنطقة بمعالج مشاكلها بعيدا عن تدخل الدول العظمى التي ثبت أن مصالحها غالبا ما تكون متعارضة تعارضا مباشرا مع مصالح الآخرين .

٦ - لقد اعترفت حركة عدم الانحياز منذ زمن بعيد بأن الدول العظمى تتحمل مسؤولية خاصة نحو اقرار السلم . ويعترف الآن أطراف في كلا الحلفين الرئيسيين بمركز مالطة الحيادى رسميا . وقد سجّل الاتفاق المعقود مع ايطاليا وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨١ والاتفاق المعقود مع الاتحاد السوفياتي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وسيشكّل الاعتراف بالبحر الأبيض المتوسط كمنطقة سلم امتدادا منطقيا مزهرا لهذه السياسة .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[٥ آذار/مارس ١٩٨٢]

١ - ترى المكسيك أن من المناسب انشاء منطقة سلم في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة ذات أهمية حيوية من وجهة النظر الاستراتيجية والتجارية .

٢ - الا أن حكومة المكسيك ترى أن البلدان المهتمة ، هي التي يجب أن تقترح وتنفّذ تدابير ملموسة للتعاون بغية تحقيق هذا الهدف ، وسيستقبلها المجتمع الدولي ببالغ الارتياح .

موريشيوس

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٢]

١ - تؤيد حكومة موريشيوس تأييدا تاما الاعلان المتعلّق بتعزيز الأمن الدولي الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة الـ ١٩٣٢ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ (القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥)) .

Digitized by UNOG Library

٢ - استرشدت حكومة موريشيوس في علاقاتها مع دول المجتمع الدولي الأخرى دائما بمبادئ وروح الاعلان .

يوغوسلافيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢]

أولا

١ - ان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية تنظر الى قضية تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها جزءا لا يتجزأ من قضية الأمن الدولي . وهي ترى أن تكاتف الجهود على الأصعدة العالمي والاقليمي والثنائي هو شرط لنجاح الاجراءات التي يقوم بها المجتمع الدولي والتي تهدف الى تعزيز الأمن الدولي في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ويوغوسلافيا تنظر الى القضية من منطلق التطبيق المستمر لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة على جميع المناطق في العالم ومن قبل جميع الدول الأعضاء .

٢ - ان حكومة يوغوسلافيا ، اذ تدعم الجهود الرامية الى تحويل المنطقة الى منطقة سلم وتعاون ، انما تفعل ذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن أمن البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي ويعتمد كل منهما على الآخر . وترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية في هذا الترابط اعتماد الأمن الوطني لجميع الدول على الأمن الاقليمي والأمن العالمي بصورة أوسع وكذلك ارتباطه بهما . ومن ثم فهي ترى أن تعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا هو موضع اهتمام كبير لأمن جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية . وحكومة يوغوسلافيا مقتنعة بأنها تشاطر بلدانا أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط الاهتمام المشترك بتشجيع العلاقات المتبادلة وتعزيز التعاون والسلم في تلك المنطقة .

٣ - ان يوغوسلافيا ، بوصفها بلدا أوروبيا ومن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، يساورها القلق من جراء الموقف البالغ التعقيد والخطير في منطقة البحر الأبيض المتوسط والذي يصاحبه حشد لا مثيل له لجميع أنواع القوات المسلحة والأسلحة ، فضلا عن تزايد المواجهات . اننا نلاحظ مع القلق استمرار تنافس الكتل في هذه المنطقة وأن الأزمة في الشرق الأوسط وقضية قبرص التي لم تحل تسهمان بصورة خاصة في زيادة التوتر . ويخلق الوجود والتعزيز المستمران للقوات البحرية والجوية في البحر الأبيض المتوسط مزيدا من الآثار السلبية على العلاقات بين دول المنطقة . وان البحر الأبيض المتوسط بالاضافة الى كونه مسرحا لحشد القوات التقليدية ذات الطبيعة الهجومية بصفة خاصة ، أخذ بصورة متزايدة يصبح منطقة للحشد المتصاعد للأسلحة النووية . وهذه الحقائق مزعجة بصورة خاصة وكثيرا ما تستعمل لفرض ضغوط على البلدان المستقلة .

Digitized by UNOG Library

٤ - ويتطلب هذا الموقف بذل أوسع الجهود الدولية الهادفة الى السعي لايجاد طرق ووسائل مناسبة للتغلب عليه .

٥ - وتود حكومة يوغوسلافيا أن تشير الى أنها تعتقد اعتقادا راسخا في أن التقدّم نحو تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون ينطوي على حل أزمة الشرق الأوسط حلا دائما وعادلا ، فضلا عن حل مشكلة قبرص . ففيما يتعلّق بأزمة الشرق الأوسط ، تود يوغوسلافيا أن تكرر تأكيدها أن هذه الأزمة لا يمكن حلّها الا على أساس انسحاب اسرائيل الى الحدود التي كانت لها قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ؛ واحقاق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك انشاء دولته الخاصة به ، فضلا عن ضمان حق جميع البلدان والشعوب في المنطقة في العيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها دوليا . وفيما يتعلّق بمشكلة قبرص ، تؤيد يوغوسلافيا اجراء محادثات بين الطائفتين وتؤمن بأنه ينبغي المضي في نظر هذه القضية انطلاقا من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بدءا بالقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، واحترام الاستقلال الوطني لجمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ومركزها غير المنحاز .

٦ - وبوصف يوغوسلافيا من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة ، فانها تسعى جاهدة مع غيرها من بلدان عدم الانحياز الى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة خالية من الأزمات والنزاعات والأسلحة والضغوط على البلدان المستقلة ، والى بحر للسلم والتعاون وحسن الجوار والتقدم لجميع البلدان بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية أو درجة نموها أو حجمها .

٧ - ويوغوسلافيا تفهم الجهود الرامية الى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون على أنها جهود مشتركة لجميع بلدان المنطقة نحو تنمية تعاون ثنائي وعلاقات حسن جوار بصورة شاملة ، ومن أجل ازالة التوترات والمواجهة وتخفيض الأسلحة ، ومن أجل التسوية السلمية لجميع المنازعات القائمة ، ومن أجل تشجيع التعاون الاقليمي في مجالات الاقتصاد والعلم والثقافة والرياضة والبيئة والنقل وغيرها .

ثانيا

٨ - اعتمدت بلدان عدم الانحياز ، والأمم المتحدة ، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعض التوصيات التي تهدف الى تنفيذ التطلعات الرامية الى تحويل البحر الأبيض المتوسط الى بحر للسلم والأمن . والقاسم المشترك فيها جميعا هو تعزيز السلم والأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٩ - وقد تمت صياغة الاطار والمبادئ السياسية التي تتعلّق بانشاء سلم وتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وكذا في مؤتمراتهم الوزارية وهي تشكّل أساس عمل حكومة يوغوسلافيا . وهي تشير ، في جملة أمور ، الى العلاقة بين الأمن في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ؛ والى أن البحر الأبيض المتوسط

Digitized by UNOG Library

قد أصبح منطقة لمناورات القوات العسكرية المتنافسة ؛ والى الحاجة الى دعم الحقوق المشروعة لبلدان عدم الانحياز في المنطقة في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم أمنها . وتطلب هذه المبادئ أيضا الى بلدان عدم الانحياز أن تساهم في القضاء على الأسباب الكامنة للتوترات في تلك المنطقة ، وأولها الحل العادل للقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط ومشكلة قبرص . وقد أكدت بلدان عدم الانحياز بصورة خاصة الحاجة الى تعزيز الجهود المشتركة لبلدان البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة الموجّهة نحو تحويل المنطقة الى منطقة للسلم والتعاون . وستواصل يوغوسلافيا الاسهام بنشاط في تحقيق تلك الأهداف داخل حركة بلدان عدم الانحياز .

١٠ - وقد صاغت البلدان المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المبادئ التي تحكم علاقاتها المتبادلة فيما يتعلّق بالأمن والتعاون في أوروبا وعلاقاتها ببلدان البحر الأبيض المتوسط الشاطئية غير المشتركة في المؤتمر . وقد أعربت هذه البلدان عن عزمها على الاسهام في السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط جنبا الى جنب مع الدول غير المشتركة في المؤتمر . وبالرغم من أن فكرة تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون غير مصوغة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، فانها قد ألهمت المشاركين في مفاوضاتهم وأثّرت في ادراكهم للترابط بين الأمن في أوروبا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ويظهر هذا في النص الرئيسي الوارد في الوثيقة الختامية بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط وكان الباعث للجهود اللازمة لتعزيز تخفيف حدة التوتر في هذا الجزء من العالم .

١١ - وفي اجتماع مديد قدّمت البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بما فيها يوغوسلافيا ، مشروع الوثيقة الختامية ، التي يتعلّق جزء منها بالبحر الأبيض المتوسط . ويتضمن مشروع الوثيقة نصا بشأن تسوية المشاكل والأزمات القائمة بالوسائل السلمية والامتناع عن التدخل واستعمال القوة في المنطقة والاضطلاع بتدابير لبناء الثقة وتدابير تهدف الى تعزيز الأمن وتنمية علاقات حسن الجوار على أساس الاعلان بشأن المبادئ التي توجّه العلاقات بين الدول المشتركة ، الوارد في الوثيقة الختامية ، وتعزيز التعاون التجاري والصناعي والبحري والتعاون في مجال النقل وغير ذلك من أوجه التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

١٢ - وقد أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واضعة في اعتبارها خطر ظهور أزمات أكبر عمقا واتساعا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، قضية تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون في منظومة تدابير تضطلع بها المنظمة العالمية سعيا الى تنفيذ الأهداف التي حددها اعلان تعزيز الأمن الدولي . ويوغوسلافيا تعتبر ذلك أمرا هاما للغاية وتسعى بنشاط مع غيرها من البلدان لجعل قضية اقامة السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط موضع اهتمام دائم للأمم المتحدة بوصفها جزءا لا يتجزأ من قضية الأمن العالمي . وتؤمن يوغوسلافيا بأن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح وأنه ينبغي التوسّع في تطويرها .

Digitized by UNOG Library

ثالثا

١٣ - ان حكومة يوغوسلافيا تدرك أن عملية تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم هي عملية عاجلة وطويلة الأجل في نفس الوقت . فالتناقضات المتراكمة في المنطقة لا يمكن التغلب عليها الا عن طريق العمل المشترك من جانب جميع البلدان المعنية الذى يهدف الى حل الأزمات والقضاء على أسباب التوتر والصراعات . وحكومة يوغوسلافيا تعتبر أنه ينبغي تحقيق هذه العملية تدريجيا .

١٤ - وبداية ، ينبغي تركيز كل الجهود على تعزيز وتوسيع التعاون في الميادين التي يوجد فيها تعاون بالفعل : الاقتصاد ، والفنون ، والثقافة ، والبيئة ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاعلام ، والسياحة ، والرياضة ، وغيرها . وينطوى هذا على أوسع تفسير ممكن وتطبيق شامل لوثيقة هلسنكي الختامية على منطقة البحر الأبيض المتوسط في ميادين الأمن والاقتصاد والانسانيات .

١٥ - وفيما يتعلّق بما يسمى ببعد البحر الأبيض المتوسط للأمن الأوروبي ، فان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية تعتبر أن تنفيذ تدابير بناء الثقة في هذه المرحلة ينبغي أن تتضمن أيضا العنصر العسكرى البحرى في البحر الأبيض المتوسط . ومن شأن التنوع المتزايد لهذه التدابير بالاضافة الى تطبيقها تطبيقا صارما ، أن يسهم كثيرا في استقرار الحالة وزيادة الشعور بالأمن لدى جميع بلدان المنطقة وما وراءها .

١٦ - وترى حكومة يوغوسلافيا أن هذا ينبغي أن يؤدى الى تخفيض القوات العسكرية والى فض الاشتباك العسكرى كخطوة أخرى نحو تحقيق هذا المفهوم ونحو تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون . وستتضمن هذه التدابير ، كهدفها النهائي ، القضاء على القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب الأساطيل والقوات العسكرية والأسلحة الأجنبية ، فضلا عن جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط وبلدانه الداخلية منطقة لا نووية في اطار الجهود الشاملة الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

١٧ - وينطوى تنفيذ تلك التدابير أيضا على تعزيز تدابير بناء الثقة وزيادة التوسّع فيها .

١٨ - وتعلّق يوغوسلافيا في هذا الصدد أهمية خاصة على محاولات تحويل المناطق المجاورة وهي : الشرق الأوسط وافريقيا والبلقان الى مناطق سلم وتعاون خالية من الأسلحة النووية . ويستلزم تحقيق هذه الفكرة في البلقان اقامة علاقات بين دول البلقان على أساس الاحترام الكامل لمبادئ السيادة ، والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخّل ، والتعايش السلمي ، والاتجاه الدائم نحو علاقات حسن الجوار . ويستلزم هذا أيضا عدم السماح باستعمال أو التهديد باستعمال أى نوع من الأسلحة ضد أى دولة من دول البلقان . ومن الممكن أيضا أن يمثّل جعل منطقة البلقان منطقة لا نووية اسهاما هاما في التوسّع في عملية جعل أوروبا منطقة لا نووية .

../..

Digitized by UNOG Library

رابعـــا

١٩ ــ من أجل تنفيذ المفهوم السالف الذكر يلزم بذل جهود اضافية في اطار منظومة الأمم المتحدة وفي اطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي اطار حركة بلدان عدم الانحياز .

٢٠ ــ وترى حكومة يوغوسلافيا أن القيام بدراسة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بوصفها منطقة سلم وتعاون على أساس قرار تتخذه الجمعية العامة ، يمكن أن يمثّل احدى الخطوات في هذا الاتجاه . ويتوقع أن تقدّم هذه الدراسة ، عن طريق محتواها ، الأساس اللازم لوضع برنامج محدد لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون ، كما أنه ينتظر منها ، بصورة خاصة ، تقديم الأساس لتعيين تدابير محددة للتعاون وبناء الثقة وفض الاشتباك العسكرى في المنطقة .

٢١ ــ وحكومة يوغوسلافيا ، اذ تضع في اعتبارها خبرات الأمم المتحدة في ميادين مشابهة حتى الآن ، ترى أنه يمكن لانشاء هيئة خاصة ، كلجنة مخصصة مثلا ، أن يشجّع الجهود الرامية الى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون . اننا نعتقد أن النتائج الأولى لتنفيذ هذه الفكرة من الممكن أن تهيئ مناخا وظروفا مواتية لعقد مؤتمر دولي للبحر الأبيض المتوسط برعاية الأمم المتحدة يحدد طرقا ووسائل أخرى لتعزيز السلم في تلك المنطقة .

٢٢ ــ وترى حكومة يوغوسلافيا ان العمل الدولي لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم يجب أن يبنى على التوكيد التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي ، ومبادئ التساوى في الأمن ، والسيادة ، والاستقلال ، والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل وعدم التداخل ، وعدم انتهاك الحدود ، وعدم استعمال القوة ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، واحترام حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية ، وحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في تقرير المصير والاستقلال ، وما أشبه ذلك .

٢٣ ــ وفي نفس الوقت ينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها حاليا بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط للتنفيذ المتساوق للالتزامات التي وافقت عليها والناشئة عن العقود المبرمة والاتفاقيات المعقودة وغيرها من المواثيق الملزمة قانونا تشجيعا كاملا .

خامســا

٢٤ ــ تود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية أن تشير الى أن مبادرة تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون تهيئ فرصة لجميع بلدان أوروبا للاسهام ، عن طريق الاجراء العملي ، في التغلب على الفجوة الاقتصادية التي تفصل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو . ومن شأن بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه أن يسهم في تعزيز استقرار العلاقات السياسية عموما في العالم . ومن ثم فان يوغوسلافيا تشترك بصورة منتظمة في تقديم مشاريع جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الأمن الدولي التي تتضمن عنصر البحر الأبيض المتوسط ، كما أنها سوف تسعى جاهدة الى ضمان زيادة التوسع في هذا العنصر وتطويره .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - وستواصل يوغوسلافيا ، كما فعلت حتى الآن ، تعزيز الاتصال والتعاون الثنائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بغرض القيام بعمل مشترك من أجل تحويل المنطقة الى منطقة سلم . كما أنها ستتعاون مع سائر البلدان والقوى المحبة للسلم في العالم المستعدة للمشاركة في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، واقامة مناطق سلم ، وحل جميع المشاكل الدولية القائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية .

- - - - -

Digitized by UNOG Library